المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب/ الإثنين 02 يوليوز 2018

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الثاني

"المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل"

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

في البداية أود أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة حول "المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل"، وهو موضوع يحظى بالصدارة ضمن اهتمامات الحكومة لارتباطه بتطلعات فئة عريضة من المواطنات والمواطنين الباحثين عن الشغل، باعتباره مدخلا أساسيا لضمان العيش الكريم واللائق، وتحقيق السلم الاجتماعي.

ويقوم تصورنا في الحكومة لمسألة التشغيل على اقتناعنا التام بأن الأمر يتعلق بمسألة معقدة ومركبة، وأن حلها لا يمر فقط عبر برامج التشغيل، رغم أهميتها، بل إن إنعاش التشغيل يرتبط أساسا بتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني بما يمكن من تحقيق نسبة نمو تمكن من إحداث مناصب شغل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل والحفاظ على مناصب الشغل المحدثة، وذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار والمبادرة الخاصة، من جهة، هذا فضلا عن إعادة النظر في حكامة سوق الشغل والملائمة بين التكوين والتشغيل، من جهة أخرى.

وقد انخرطت الحكومة بالفعل في هذه الدينامية وفق منطق التكامل بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين وكذا الفرقاء الاجتماعيين، من خلال تسريع وتيرة تنزيل جملة من الأوراش الإصلاحية والمهيكلة على مستوى ملائمة منظومة التكوين مع حاجيات سوق الشغل، وإصلاح الإدارة العمومية، ودعم إحداث المقاولات وتحفيز المقاولة المشغلة، وتفعيل استراتيجية التشغيل وربطها بالاستراتيجيات القطاعية، ومأسسة الحوار الاجتماعي.

ووعيا من الحكومة بأهمية ملف التشغيل وطابعه الاستراتيجي، فقد التزمت بموجب البرنامج الحكومي باعتماد سياسة عمومية تقوم أساسا على النهوض بالتشغيل وبعلاقات الشغل وتجويد برامج إنعاش الشغل وتحسين أداء مؤسساته وتطوير شروط العمل اللائق، عبر جملة من التدابير في مقدمتها تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وربطها بالإستراتيجيات القطاعية وتعزيز دور الجهات والجماعات الترابية في هذا المجال، وتفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل كآلية لتتبع تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

وفي إطار تنزيل هذا التصور، بادرت الحكومة، خلال الأشهر الأربعة الأولى لتنصيبها، إلى الشروع في تنفيذ التدابير الرامية إلى النهوض بالتشغيل، من خلال اعتماد التوجهات الأساسية للسياسة الحكومية في مجال التشغيل وآليات تنزيلها،

وإعداد مشروع المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021، الذي يأخذ بعين الاعتبار الاجراءات التي تقترحها الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2025، والبرنامج الحكومي في شقه الخاص بالتشغيل، بالإضافة الى الصلاحيات المخولة للجهات في مجال التشغيل.

وقد تمت المصادقة على آليات تفعيل هذا البرنامج من طرف اللجنة الوزارية للتشغيل في اجتماعها المنعقد في 28 غشت 2017، ثم على برنامجه التنفيذي في اجتماع هذه اللجنة المنعقد بتاريخ 11 أبريل 2018، وتم التوقيع على ميثاق تنزيله بتاريخ 27 أبريل 2018 بين القطاعات المعنية وجمعية جهات المملكة والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وقبل الخوض في تفاصيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، لا بأس من تقديم نظرة موجزة عن تشخيص واقع سوق الشغل ببلادنا.

تقديم- تشخيص واقع سوق الشغل ببلادنا

1. السمات الأساسية لسوق الشغل بالمغرب

يبرز **تشخيص وضعية التشغيل بالمغرب جملة من الإكراهات الكبرى** التي تواجه نمو التشغيل من بينها على الخصوص:

- ✓ ضعف دينامية خلق العمل المنتج واللائق؛
- ✓ النواقص الكمية والنوعية التي تميز آليات تأهيل الموارد البشرية (التكوين العام الأولي، التكوين المهني، والتكوين خلال التشغيل)؛
- ✓ محدودية السياسة العمومية في التشغيل حيث ترتكز على تدبير المرحلة الأولية لإدماج حاملي الشهادات؛
- ✓ عدم ملائمة الحكامة الحالية مع الرهانات الجديدة لسوق الشغل؛
- ✓ عدم كفاية عدد مناصب الشغل لمجموع العاطلين الذين يبحثون عن شغل، إضافة إلى ضغط قوي لعرض العمل (تدفق مكثف للشباب على سوق الشغل)؛
- ✓ مساس معدل البطالة أو الانسحاب من سوق الشغل لعدد مهم من الشباب والنساء بالوسط الحضري؛
- ✓ تثمين ضعيف للرأسمال البشري يختلف حسب مكان الإقامة وحسب النوع وتأثيراته على قابلية تشغيل اليد العاملة؛
- ✓ هيمنة قوية للهشاشة في التشغيل، وخاصة في القطاع غير المنظم، مما يفضي إلى هشاشة الرأسمال البشري؛
- ✓ تجزؤ التشغيل إلى ثلاثة قطاعات: التشغيل بالقطاع العام المشبع تقريبا، التشغيل بالقطاع الخاص المنظم، والتشغيل بالقطاع الخاص غير المنظم؛
- ✓ لا مساواة على المستوى المجالي، من خلال وجود تفاوتات كبيرة بين الوسطين القروي والحضري بخصوص الولوج إلى الشغل؛

- ✓ لا مساواة على مستوى النوع: معدلات نشاط النساء أقل بكثير من معدلات الرجال، كما أن مخاطر البطالة أكثر ارتفاعا، وإمكانيات الحركية والترقية أضعف.

2. بوادر ايجابية في الفترة الاخيرة:

بالرغم من الاشكاليات الكبرى التي يعرفها سوق الشغل، فقد تم تسجيل بعض بوادر التحسن خلال الفصول الأربعة الأخيرة، تمثلت على الخصوص فيما يلي:

- إحداث 86.000 منصب شغل صافي، مقابل فقدان صافي لـ 37.000 منصب سنة 2016؛
- إحداث 116.000 منصب شغل بين الفصل الأول من سنة2017 والفصل الأول من سنة 2018؛
- تراجع طفيف في معدل البطالة على المستوى الوطني ما بين الفصل الأول من سنة 2017 والفصل الأول من سنة 2018 من 10,7% إلى 10,5 %؛
- استمرار ارتفاع مناصب الشغل المؤدى عنه ضمن الشغل الكلي (83,2% سنة 2017 مقابل 83,4% سنة 2016) مع تراجع حجم الشغل غير المؤدى عنه؛
- ادماج أكثر من 92.000 شخص سنة 2017 عبر البرامج الارادية للتشغيل؛
- تحقيق ارتفاع صافي لعدد المسجلين بقاعدة البيانات الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأكثر من 150.000 أجير؛
- إدماج ما يزيد عن 60 ألف شخص في إطار التوظيف بالإدارات والتعاقد والتشغيل بالمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

وانطلاقا من العناصر الرئيسية للتشخيص المتحدث عنها تمت بلورة المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل وفق رؤية متكاملة ومندمجة تقوم على توحيد وتنسيق الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالتشغيل. ويتضمن هذا المخطط الوطني، إلى جانب الإجراءات الحالية لإنعاش التشغيل، التي تخضع لتقييمات مستمرة لتحسينها وتجويدها والرفع من مردوديتها، مقترحات إجراءات جديدة لإنعاش التشغيل، تم إغناؤها من خلال مساهمة مختلف الأطراف المعنية من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وفاعلين اقتصاديين، وذلك في إطار مقاربة تشاركية وتشاورية.

واسمحوا لي بالمناسبة، أود أن أذكر بمنهجية إعداد هذا المخطط وأهدافه الأساسية، قبل التطرق للتدابير المقترحة لتنفيذه.

أولا- منهجية إعداد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل وأهدافه الأساسية

1. منهجية إعداد المخطط الوطني للتشغيل

لا بد من التذكير بأن تصور المخطط الوطني تم على أساس منهجية تشخيصية على ضوء رصد سوق الشغل وتطوراته، وفي علاقة بتطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، كما استند إعداده إلى مقاربة تشاركية وتشاورية، بمساهمة وانخراط كافة الأطراف المعنية من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين. ويمكن القول بأنه لأول مرة في المغرب يتم اعتماد هذه المقاربة في معالجة ملف التشغيل.

وقد توجت هذا المقاربة باعتماد برنامج عمل تم عرضه على اللجنة التقنية للتتبع ثم على المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، قبل أن تتم المصادقة عليه من طرف اللجنة الوزارية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 11 ابريل 2018، ثم تم التوقيع يوم 27 أبريل 2018 على ميثاق التنزيل الفعلي للبرنامج التنفيذي من طرف القطاعات الحكومية المعنية والاتحاد العام لمقاولات المغرب وجمعيات جهات المغرب.

2. الأهداف الأساسية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

يهدف المخطط، **إضافة إلى وضع آليات وإجراءات لفائدة الباحثين عن الشغل، إلى إحداث تغيير في السلوكيات في المجتمع لرفع تحدي التشغيل**، الذي يستدعي تعبئة وطنية للقطاعات الحكومية والمقاولات والمجتمع المدني وكذا الشباب، حيث يضطلع بثلاثة أدوار أساسية:

1. **تمكين الباحثين عن الشغل من آليات ووسائل** تسمح لهم باكتساب المهارات الضرورية والسلوكيات المهنية المؤدية إلى الادماج المهني.
2. **دفع الشباب، الذين سيلجون سوق الشغل، إلى تحمل المسؤولية** في بناء مشروعهم المهني بجدية ومثابرة.
3. **خلق دينامية مجتمعية للتضامن حول قضية التشغيل**، حتى تساهم كل مغربية ومغربي، كل حسب تجربته واستطاعته، في الإدماج المهني للشباب.

وقد حدد هذا المخطط خمسة أهداف بشكل واضح خلال الفترة ما بين 2017-2021 تتمثل فيما يلي:

1. ا
لسعي لإحداث مناصب الشغل في إطار الاستراتيجيات والمخططات القطاعية؛

2. ت
حسين قدرات التشغيل للشباب وملائمة كفاءاتهم ومهاراتهم مع حاجيات سوق الشغل، عبر تكوين قصير المدة ومتنوع التخصصات لـفائدة الشباب الباحثين عن الشغل؛

3. تـ
قديم الدعم من خلال تحفيزات في إطار العمل المؤجر لفائدة الباحثين عن الشغل؛

4. مـ
واكبة إنشاء المشاريع المقاولاتية (شركات ناشئة، مقاولات جد صغيرة ومتوسطة، المقاول الذاتي ...).

5. ا
لمحافظة على معدل النشاط فوق **نسبة 46%** .

ثانيا- التدابير العملية لتنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

في إطار تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، **تم وضع برنامج تنفيذي** يتضمن جملة من التدابير العملية، التي تقوم على ثلاث رافعات أساسية:

- **تدابير للدعم**، تقوم على دعم إنشاء مناصب جديدة والمحافظة على المناصب القائمة، وإعداد أفضل للخريجين لسوق الشغل، وتحسين علاقات الشغل وظروف العمل؛
- **تدابير تحفيزية**، تقوم على تقليص المسافة بين الباحثين عن الشغل وفرص الإدماج المهني، وتحفيز المقاولات على الإدماج ودعمهم في مسلسل التشغيل، ومواكبة ودعم كل حامل لمشروع مقاولاتي؛
- **وتدابير للتنزيل** تتمثل في وضع منظومة للتشغيل على المستوى الجهوي، وتعزيز تقريب الخدمات من المستفيدين وإطلاق برنامج لتأطير الباحثين عن شغل في إطار "ميثاق الأجيال".

وقد حدد المخطط التنفيذي مختلف الإجراءات التي سيتم العمل على تنزيلها تدريجيا، حسب التوجهات الاستراتيجية الخمس للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، من جملتها بعض الإجراءات التي سيتم تنزيلها بالأولوية برسم سنتي 2019-2018.

1. على مستوى التوجه الاستراتيجي الأول: دعم إحداث مناصب الشغل

يهم هذا المحور دعم خلق مناصب الشغل، من خلال وضع إجراءات تهدف دعم الاستثمارات المنتجة لفرص الشغل كميا ونوعيا، وتقييم وقع الاستراتيجيات والمخططات القطاعية على التشغيل، وذلك من خلال تنزيل جملة من التدابير العملية التي سيتم الشروع في تنزيلها بصفة استعجالية (2018-2019)، كما يلي:

- ✓ ربط التحفيزات والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين في إطار ميثاق الاستثمار بالعدد الفعلي لمناصب الشغل المحدثة؛

- ✓ إرساء لجنة اليقظة حول سوق الشغل (إحداث وفقدان وتوقعات مناصب الشغل)؛
- ✓ دعم تطوير القطاع الجمعوي باعتباره خزانا هاما لفرص الشغل؛
- ✓ تشجيع تطوير البرامج الهادفة الخاصة بالخدمات ذات المنفعة العامة (التعليم الأولي، محو الأمية، التنمية المستدامة، الرياضة، الثقافة، ...)؛
- ✓ تفعيل الإجراءات المسطرية لتنزيل مشاركة التعاونيات في ميدان الصفقات العمومية.

2. على مستوى التوجه الاستراتيجي الثاني: ملائمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل

يتطرق التوجه الاستراتيجي الثاني لملائمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، عن طريق تطوير الحس المقاولاتي وروح المبادرة في جميع مستويات وأسلاك التعليم وتعزيز تدريس اللغات والعمل على وضع منظومة تسمح بالتكوين مدى الحياة، من خلال اتخاذ التدابير العملية التالية:

- ✓ تعزيز وتطوير القدرات وتنمية المهارات السلوكية والكفاءات المطلوبة في سوق الشغل، بتنظيم مسالك تكوينية، بما في ذلك اعتماد تقنيات التعلم عن بعد على الخصوص؛
- ✓ تعزيز برامج تعليم اللغات باعتبارها إحدى أنجع الوسائل للإدماج المهني؛
- ✓ دعم التكوين داخل المقاولة، والتكوين بالتناوب أو بالتدرج المهني.

وسيتم الشروع في اتخاذ جملة من التدابير ذات الأولوية (2018-2019)، من خلال إدخال التدابير المتعلقة بمهننة التكوينات ذات الولوج المفتوح (منصات التكوين عن بعد، الحس المقاولاتي- اللغات- القدرات والسلوكيات)، وتشجيع التدريب بالمقاولات لفائدة الطلبة.

3. على مستوى التوجه الاستراتيجي الثالث: تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة في سوق الشغل

يتعلق التوجه الاستراتيجي الثالث بدعم الوساطة عن طريق تجويد برامج إنعاش التشغيل الحالية ووضع برامج جديدة لتحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور، وكذا وضع منظومة وبرامج تحفيزية للتشغيل الذاتي.

ويستأثر هذا المحور بالنصيب الأوفر من التدابير التنفيذية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، اعتبارا لدور البرامج النشيطة والوساطة في تقليص المسافة بين الباحثين عن الشغل وفرص الإدماج المهني. وتهم هذه التدابير على الخصوص ما يلي:

✓ مواصلة تعزيز وتنويع البرامج التحفيزية: عقد «التكوين من أجل الإدماج»، برنامج «تحفيز»، عقد الاندماج المهني، عقود مدعمة لفائدة بعض الفئات.

✓ مواكبة ودعم كل حامل لمشروع مقاولاتي، من خلال وضع منظومة وبرامج تحفيزية للتشغيل الذاتي ترتكز على المحاور التالية:

- استهداف الأنشطة الواعدة (مواكبة الخصاص في الخدمات ذات المنفعة الاجتماعية والعامة ودعم الأنشطة الواعدة)؛
- تشجيع المشاريع الجيدة وخلق دينامية مقاولاتية مستمرة (المباريات الإقليمية للمشاريع المقاولاتية) تعزيز التأطير البعدي (تجنيد فاعلين متخصصين عبر شبكات للتأطير) ؛
- تنسيق الجهود وتعزيز التكامل بين المتدخلين (وضع منظومات شراكاتية ترابية)؛
- توفير حلول للمحلات والعقار على الصعيد الترابي؛
- ملائمة الإجراءات القانونية والتطبيقية للتشغيل الذاتي (تخصيص نسبة الصفقات العمومية وسندات الطلب للمقاولات الصغرى والجمعيات والمقاولين الذاتيين).

✓ وضع منظومة لتنسيق برامج تكوين وتأهيل الباحثين عن شغل عبر برنامج تأهيل والتكوينات التأهيلية المنجزة من طرف مختلف القطاعات الأخرى المعنية (مكتب التكوين المهني وانعاش الشغل، التعاون الوطني، التدرج المهني،...)؛

✓ تنويع التداريب بالنسبة للباحثين عن شغل لمساعدتهم على تعزيز حظوظهم في الادماج المهني؛

✓ تعزيز وتوسيع الخدمات والتدابير الموجهة لمختلف الفئات: (الأشخاص في وضعية إعاقة؛ المهاجرون في وضعية قانونية؛ الساكنة القروية؛ النساء في وضعية هشة؛ المستفيدون من التعويض عن فقدان الشغل؛ المغاربة المرشحون للهجرة، السجناء سابقا، الشباب في وضعية لا تعليم ولا تكوين ولا بحث عن شغل)؛

✓ دعم المقاولات في مسلسل التشغيل، من خلال استباق الحاجيات من الكفاءات والموارد البشرية، والمساعدة على تحديد الحاجيات من الكفاءات، والمواكبة في مسلسل الانتقاء؛

✓ تنزيل مشروع "ميثاق أجيال من أجل العمل"، الذي يهدف الى تأطير الباحثين عن شغل من خلال منظومة وطنية لتأطير الشباب (ما بين 18 و39 سنة) من طرف ذوي الخبرة المتطوعين (الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 70 سنة وما فوق).

وتطمح هذه المنظومة تجنيد 25.000 مؤطر متطوع من ذوي الخبرة لأجل تأطير 100.000 شاب مستفيد سنويا، في أفق إدماج 20.000 منهم سنويا.

✓ تعزيز تقريب الخدمات من المستفيدين، من خلال نهج سياسة قرب تنبني على مبدأ توفير وحدة لتقديم الخدمات على بعد أقل من 20 كلم أو ساعة بالنقل العمومي.

وقد تم تحديد حزمة من التدابير ذات الأولوية التي سيتم تنفيذها برسم 2018-2019 كما يلي:

- تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل المأجور: عقد التكوين من أجل الادماج، برنامج تحفيز؛
- تكييف مدونة الضرائب مع القانون المتعلق بالتكوين من أجل الادماج بالنسبة للباكلوريا؛
- إغناء برنامج تأهيل عبر إطلاق تكوينات للحصول على جواز: لغوي- رقمي- سلوكاتيي/ قدراتي- تجاري؛
- وضع منظومة لتنسيق برامج تكوين وتأهيل للباحثين عن شغل؛
- المواكبة القبلية والبعدية لحاملي المشاريع المقاولاتية؛
- تنظيم مباريات جهوية وإقليمية للمشاريع المقاولاتية؛
- إحداث إطار للخدمة المواطنة.

4. بخصوص التوجه الاستراتيجي الرابع: تحسين سوق الشغل وظروف العمل

يخص التوجه الاستراتيجي الرابع تحسين ظروف العمل واشتغال سوق الشغل من خلال تطوير نظام المعلومات حول سوق الشغل وتطوير آليات اشتغاله، وكذا تحسين ظروف العمل وتعزيز الحماية الاجتماعية، مع التأكيد على تطوير العلاقات المهنية ومأسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية. وفي هذا الإطار سيتم في هذا الإطار اتخاذ التدابير العملية التالية:

✓ وضع ميثاق اجتماعي والعمل على توسيع مجال الاتفاقيات الجماعية؛

✓ السهر على تعميم التغطية الاجتماعية للأجراء والتفعيل التدريجي لتغطية غير الأجراء؛

✓ تعزيز مراقبة احترام الحقوق الأساسية في الشغل والعمل على إخراج القانون المنظم لحق الإضراب؛

✓ اعتماد أنماط جديدة للتشغيل (التشغيل عن بعد، التعاقد، التشغيل لبعض الوقت،...).

وسيتم الشروع في تنفيذ بعض التدابير ذات الأولوية برسم 2018-2019 كما يلي:

- وضع منظومة لرصد سوق الشغل
- تعزيز وتجويد عمل جهاز تفتيش الشغل

- القانون المنظم لحق الإضراب
- اعتماد أنماط جديدة للشغل (عن بعد، لبعض الوقت، بالمنزل، التعاقد، ...)
- تحسين وتبسيط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

5. بالنسبة للتوجه الاستراتيجي الخامس: دعم البعد الجهوي في التشغيل

يهتم المحور الخامس بدعم البعد الجهوي في التشغيل، لاسيما من خلال مواكبة الجهات في وضع البرامج الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل وإغنائها وتجويد عمليات التشخيص الترابية وإرساء منظومة للحكامة الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل.

وتتمثل التدابير التنفيذية لهذا التوجه الاستراتيجي في وضع منظومة جهوية للنهوض بالتشغيل، من خلال إعداد وتنفيذ برامج جهوية للتشغيل في إطار التعاقد مع الجهات. وتشكل هذه المنظومة أرضية لعقد اتفاقيات شراكة بين الدولة والجهة. وتتلخص أهم التدابير المبرمجة برسم هذه المنظومة فيما يلي:

- ✓ وضع خطة متعددة السنوات لإنعاش التشغيل على صعيد كل جهة على أساس تشخيص ترابي مشترك؛
- ✓ وضع تدابير ترابية للتشغيل مكملة للتدابير الوطنية (دعم العمل المأجور، دعم الحركية، تمويل المقاولات الصغيرة جدا،...)؛
- ✓ وضع آليات ترابية مناسبة لضمان تمويل الإجراءات المقررة؛
- ✓ وضع إطار حكامة ترابية (هيكلة، تشكيل، تسيير،...) وتحديد الوسائل والإمكانات اللازمة لضمان وضع تدابير فعالة.

وفي إطار تنزيل هذا التصور، **سيتم العمل على التوقيع على عقود برامج بين الحكومة وكل جهة على حدة**، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة. وسيتم تنزيل البرنامج من خلال:

- ✓ انشاء المراكز الجهوية للتشغيل وتطوير الكفاءات كآلية للمصادقة على المخطط الجهوي للتشغيل، وبلورة تدابير جهوية لتنمية الكفاءات مكملة للتدابير الوطنية، وكذا بلورة إجراءات جهوية لدعم التشغيل المأجور والتشغيل الذاتي.
- ✓ إعداد المخطط الجهوي للتشغيل بناء على مضامين البرنامج الجهوي للتنمية، والتنسيق بين أنشطة مختلف المتدخلين في برامج الاستثمار والتكوين والنهوض بالتشغيل وتعزيز الالتقائية والتكامل، وتطوير رصد سوق الشغل الجهوي؛
- ✓ إنجاز التشخيصات الترابية والدراسات الاستشرافية؛
- ✓ وضع منظومات جهوية للتشغيل الذاتي ولتحسين قابلية التشغيل؛
- ✓ إعداد وتنفيذ اجراءات جهوية للنهوض بالتشغيل مكملة للإجراءات الوطنية، وتقييم آثار مختلف برامج ومشاريع النهوض بالتشغيل، وتوفير الدعم التقني من

حيث المعلومات والبيانات والخبرة فى ميدان التشغيل وتعزيز قدرات الفاعلين، واقتراح التدابير الهادفة إلى رفع جاذبية الجهة بالنسبة للمستثمرين.

وتجدر الاشارة الى أنه تم الشروع في تنظيم بعض الزيارات الميدانية الى مختلف جهات المملكة قصد تقاسم الرؤية الاستراتيجية المقترحة بالنسبة لوضع المنظومة الجهوية للنهوض بالتشغيل، وسيتم تعميم هذه الزيارات قريبا على جميع جهات المغرب.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أجدد عزم الحكومة على مواصلة الاهتمام بملف التشغيل وإيلاءه العناية اللازمة بما يمكننا من كسب الرهانات والتحديات الكبرى التي يطرحها هذا الملف، وهو ما يمكن أن يتحقق بتعبئة وانخراط كافة الفرقاء في هذا المجهود الوطني من أجل الاستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين، ولا سيما فئة الشباب الباحثين عن فرص الشغل.

كما أود التأكيد مرة أخرى على أن هذه البرامج مهما كانت فاعليتها ونجاعتها، فإن المصدر الأول والرئيس لخلق مناصل الشغل يبقى هو تحريك عجلة الاقتصاد ودعم الاستثمار المنتج الذي يعد خزانا أساسيا لفرص الشغل، ومن هنا حرص الحكومة على مواصلة الإصلاحات المهيكلة الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وتسهيل حياة المقاولة.

كما أن برامج إنعاش الشغل التي تنفذها الحكومة مهما بلغت أهميتها، فإنها لن تكون فعالة في تقديم حل شامل لإشكالية الشغل إلا بمساهمة وازنة للقطاع الخاص الذي يوفر الجزء الأكبر من فرص ومناصب الشغل. وأعتبر أن هذا التصور يعتبر مدخلا أساسيا لمعالجة ملف التشغيل ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.